قسم إدارة الجودة والتطوير
المؤسسي

البنك المركزي العراقي

الخطة الاستراتيجية 2021 - 2023

التقرير السنوي 2023

كلمة
السيد المحافظ المحترم

يسرُّنا أن نُقدِّم لكم تقرير الخطة الاستراتيجية السنوي للبنك المركزي العراقي، الذي يعكس سعي هذا البنك في تحقيق أهدافه خلال عام ٢٠٢٣ والتقدُّم خطوة تلو الأُخرى نحو بلوغ رؤيته، يتيح هذا التقرير فرصةً للتعرف على التحديات التي واجهت البنك خلال هذه المدّة، وكيف تمّ التعامل معها، فضلًا عن تسليط الضوء على الإنجازات التي تحققت.

يتمحور هذا التقرير حول استعراض الأهداف والأولويات التي حدّدها البنك المركزي العراقي لنفسه خلال عام ٢٠٢٣ فضلًا عن رسم التوجهات والخطط المستقبلية.

وجاء هذا التقرير بعد المتابعة المستمرة لأهداف الخطة الاستراتيجية وبرامجها، والمتابعة الدقيقة لنسب إنجازها، وبضمن التوقيتات المحددة، بجهود مميزة وكبيرة من تشكيلات هذا البنك نظرًا إلى أهمية الخطة الاستراتيجية لدينا.

ويوضح التقرير النجاح الكبير الذي حققه البنك في مبادراته وأهدافه، ولا سيّما النجاح الكبير في مجال التحول الرقمي والتطور التقني، وتعزيز ممارسات أمن المعلومات، والأمن السيبراني، وحماية البيانات، وكذلك نجاحه في دعم القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال تطوير التنظيم وأساليب الرقابة والإشراف.

المقدمة

يقدم التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية الثانية للبنك المركزي العراقي منجزات الخطة خلال عام ٢٠٢٣ مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات المتسارعة للبيئة الاقتصادية ، إذ يعتبر هذا التقرير اداة اساسية لتقييم الانجاز في الخطة الاستراتيجية في البنك وفرصة لتحليل اداء تشكيلاته اذا ما حققت اهدافها خلال العام وبالتالي توجيه الانشطة بالشكل الامثل من اجل تحقيق رؤية ورسالة واهداف هذا البنك.

يسعى البنك في خطته لتحقيق خمس أهداف استراتيجية رئيسة تتمثل بالآتي:

- الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي.
- الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي.
- الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي العراقي وتكاملها.

المحتويات	رقم الصفحة
كلمة السيد المحافظ المحترم	١
المقدمة	٢
المحتويات	٣
الهدف الاستراتيجي الأول : دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي	٤
الهدف الاستراتيجي الثاني : تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية	٥
الهدف الاستراتيجي الثالث : تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي	٧
الاستراتيجي الرابع : تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي.	٩
الهدف الاستراتيجي الخامس : تفعيل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي العراقي وتكاملها	١١
المبادرات المنجزة خلال الخطة الاستراتيجية الثانية-2021) 2023)	١٢
اهم المنجزات خارج الخطة الاستراتيجية	١٤

الهدف الاستراتيجي الأول : دعم وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي

يشكّل البنك المركزي العراقي دعامة أساسية في النظام المالي والاقتصادي للبلاد، إذ يتحمل مسؤولية الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، ويُعدُّ تحقيق هذا الهدف أمرًا ضروريًا لضمان نمو اقتصادي مستدام وتحسين جودة حياة المواطنين ، يتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من السياسات والإجراءات لدعم هذا الهدف المهم وذلك من خلال الإشراف على السياسات النقدية والرقابة على الأنظمة المالية، ويعكس دعم البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي التزامًا راسخًا بتعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة مالية صلبة ومستقرة. ويتطلع هذا البنك إلى تحقيق هذا الهدف من خلال التعاون مع الجهات المعنية واتخاذ الإجراءات الضرورية للحفاظ على استقرار العملة وتعزيز النمو الاقتصادي في العراق.

وقد أُنجِزَت الأهداف الفرعية بضمن هذا الهدف، وعلى النحو الآتي:

١. تطوير مؤشرات السلامة المالية بما يتلائم ومتطلبات صندوق النقد الدولي: يسهم الهدف الفرعي بشكل مباشر في تحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي ورسم صورة واضحة لجوانب التحسين، إذ تمّ تحديد المصارف التي طوّرت قوائمها المالية على وفق المنهجية الدولية وتمّ احتساب مؤشرات السلامة المالية على وفق المتطلبات و إدراجها بضمن تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠٢٣ كما تم تحديد المعوقات التي واجهت المصارف في تطوير قوائمها المالية على وفق المنهجية الدولية والسبل الكفيلة لحلها بالتنسيق مع قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

٢. فتح حسابات فرعية لمزوّدي خدمة الدفع الإلكتروني من الحساب الرئيس للبنك المركزي العراقي لدى مصرف (**JPMorgan**) : تم تغذية هذه الحسابات لأغراض تسويات البطاقات الإلكترونية .

الهدف الاستراتيجي الثاني : تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

يُعدُّ البنك المركزي العراقي الداعم الاول للنظام المصرفي والمؤسسات المالية في البلاد، إذ إنّ له أثرًا رئيسًا في تعزيز هذا القطاع الحيوي وتطويره من خلال تطبيق سياسات وإجراءات فاعلة تعزز الثقة في النظام المالي وتحقق التوازن بين الجوانب المختلفة للاقتصاد الوطني. إنّ دور البنك المركزي في دعم القطاع المصرفي يتجلى في جوانب عدّة، أهمها الرقابة والإشراف على الأداء المالي والمصرفي للمؤسسات المالية غير المصرفية، ويضمن أن تلتزم المؤسسات المصرفية بأعلى معايير الشفافية والنزاهة، ويعزز مفهوم المسؤولية المؤسسية لضمان استقرار النظام المصرفي، فضلًا عن ذلك، يسعى هذا البنك إلى تعزيز القدرة التنافسية وتوفير بيئة مؤاتية للابتكار والتطوير، إذ يقوم بتقديم الدعم للقطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية لتعزيز استدامة الخدمات وتحسينها مما يعزز مكانته، بوصفه ركيزة أساسية في تمويل الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار.

وقد أُنجِزَت الأهداف الفرعية بضمن هذا الهدف، وعلى النحو الآتي:

١. تفعيل الجودة في المصارف: تم فتح وحدات الجودة في المصارف في ظل توسع النشاطات والعمليات المصرفية المختلفة، ولرفع الأداء العام للمصارف ومواكبتها لتطور المصارف العالمية ولمعالجة حالات الضعف المشخّصة في القطاع المصرفي والمتمثلة بضعف الإجراءات وأدلّة العمل، وتعزيز ثقة ورضى الزبائن في القطاع المصرفي من خلال ضبط العمليات والإجراءات بطرائق قياسية على وفق متطلبات (ISO9001:2015) وللقيام بأعمال متابعة تنفيذ المبادرات الاستراتيجية في المصرف ومتابعة تطبيق معايير تقييم الأداء المؤسسي والعمل على حل المعوقات التي قد تصاحب التطبيق وإجراء استبيانات إحصائية لتقييم مستوى رضا المتعاملين مع المصرف وتشخيص مواطن الضعف في بيئة العمل وتقييم هذه البيانات بشكل دوري منظّم، ولأجل ذلك تمّ تنفيذ أربع دورات تدريبية للقطاع المصرفي.

٢. اعداد الدليل الإرشادي لاختيار مستشاري إدارة الجودة في القطاع المصرفي بحسب المواصفة الإرشادية الدولية ISO 10019:2015 : تم اعمام الدليل ونشره على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي ليقدم إرشادات عن عملية اختيار كفاءة الاستشاري وتقييمه لضمان الإفادة القصوى من خدماته وخلق الثقة في تلبية احتياجات المصرف وتوقعاته في تحقيق نظام إدارة الجودة.

٣. تصنيف المصارف المهمة نظاميًا (D-SIBS): صُنفت المصارف العاملة في القطاع المصرفي طبقًا لرصانة تطبيق دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي من خلال بطاقة الأداء الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية.

٤. إعداد الضوابط الخاصة باحتساب السيولة بحسب سُلّم الاستحقاق للمصارف الإسلامية: انطلاقًا من حرص البنك المركزي على تعزيز قدرة المصارف الإسلامية على الوفاء بجميع التزاماتها عند الاستحقاق، ولضمان احتفاظ هذه البنوك بسيولة كافية وبشكل يضمن سلامة وضعها المالي، تمّ إعداد الأُنموذج الخاص باحتساب السيولة بحسب سُلّم الاستحقاق الخاصة بالمصارف الإسلامية، وعُقِدَت دورة تدريبية وتطبيقه فعليًا.

٥. إعداد الضوابط الخاصة باحتساب نسبتي السولة (NSFR,LCR) للمصارف الإسلامية: تمّ الانتهاء من التطبيق الفعلي لإعداد ضوابط رقابية لنسبتي السيولة على وفق الأُنموذج الخاص باحتساب نسبتَي السيولة للمصارف الإسلامية لمواكبة التطورات الخاصة بالنظام المصرفي الإسلامي واعتمادًا على مقررات لجنة بازل ٣ ومجلس الخدمات المالية الإسلامي.

الهدف الاستراتيجي الثالث : تعزيز التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي

في الوقت الحاضر يتسارع التحول الرقمي ويتطور ليصبح جزءًا أساسيًا في مشهد الاقتصاد العالمي وليس البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي بمعزل عن هذا التغيير الجذري ويشهد العراق كغيره من الدول تسارعًا في تبني التكنولوجيا وتكامل الحلول الرقمية في الخدمات المصرفية.

يهدف التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي إلى تعزيز الكفاءة وتحسين الخدمات المالية المُقدَّمة للمواطنين والقطاع المالي، إذ يشكّل التحول الرقمي أساسًا لتحسين تجربة المستخدم وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية وتعزيز استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة وتقديم خدمات مصرفية مخصصة لتلبية احتياجات العملاء بفاعلية أكبر فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، ومن جانب آخر يُعدُّ التحول الرقمي حلًا استراتيجيًا لتعزيز الابتكار ورفع مستوى التنافسية، إذ يتيح استخدام التكنلوجيا المالية وتحسين أمان المعاملات وتسريع عمليات التحقق، مما يعزز الثقة بالنظام المصرفي ويقوّي الأساس الاقتصادي. فضلًا عن ذلك، يسهم التحول الرقمي في تعزيز الرقابة والإشراف على القطاع المصرفي إذ يمكن استخدام تقنيات التحليل البياني لرصد النشاطات المالية وتحليلها بشكل فاعل، والتصدي للتحديات والمخاطر بشكل أكثر سرعة وفاعلية. وفي نهاية المطاف، يتجسد التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي بوصفه ركيزة حيوية للتطور الاقتصادي.

وقد أُنجِزَت الأهداف الفرعية بضمن هذا الهدف، وعلى النحو الآتي:

١. تطوير البنية تحتية الأمنية لأنظمة الدفع بالتجزئة.

٢. تدقيق وامتثال لبرنامج آمن للمستخدم (CSP) الخاص بنظام SWIFT .

٣. إعداد منصة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية: بعد إعداد دراسة الجدوى وتحليل المتطلبات وإعداد الواجهات الرئيسة والفرعية ومن ثَـمّ تنفيذ النظام وإعداده والتدريب عليه واختباره والإطلاق الحي له.

٤. استكمال المرحلة الثالثة في مشروع تطوير شبكة الاتصالات الضوئية المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي (إنشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكيبل الضوئي).

٥. تهيئة البنية التحتية التقنية، ومركز البيانات، لبناية البنك المركزي العراقي الجديدة وتصميمهما وتنفيذهما.

٦. تطوير البنى التحتية لأنظمة المدفوعات(PCA) ، إذ تمّ التعاقد على المشروع وتنفيذه والانتهاء من التسلُّم والفحص.

٧. الانتهاء من المرحلة الرابعة لاقتناء نظام مصرفي مركزي (CBS) إلكتروني متطور يغطي الفعاليات والمهام التي تُدار في البنك المركزي) (إجراءات الحصول على النظام المصرفي المركزي (CBS) والحلول المرتبطة به).

٨. تطوير أدوات مركز إدارة الامن السيبراني (SOC) وأنظمته واعتماد نهج متقدم لتعزيز الأمن السيبراني في البنك والقطاع المصرفي واستحداث شعبة المراقبة والاستجابة والتحليل السيبراني وإعداد مهام لهذه الشعبة.

٩. تنفيذ ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات داخل البنك المركزي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي (مراقبة تنفيذ ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في عموم القطاع المصرفي/ نطاق المصارف).

١٠. تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية للمصارف ومزوّدي خدمات الدفع وامتثال المؤسسات لأُطر العمل وضوابط الحوكمة والمعايير ذات الصلة بتقنية المعلومات وأمنها والامتثال لمعايير أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع للمصارف (PCI_DSS) نطاق المصارف.

١١. وضع خارطة طريق لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية.

١٢. الانتقال إلى أتمتة الأعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (نظام تقارير الرقابة المصرفية الإلكتروني) (BSRS).

الهدف الاستراتيجي الرابع : تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي.

في سياق النهضة الاقتصادية والتنمية المستدامة، يسعى البنك المركزي العراقي إلى تطوير البنية التنظيمية وإدارة الموارد البشرية، إذ يسعى البنك إلى تعزيز الكفاءة والفاعلية في أدائه لضمان استمرارية تحقيق أهدافه الاقتصادية والمالية، يُعدُّ تطوير البنية التنظيمية للبنك المركزي أمراً اساسياً لمواكبة التغيرات المستمرة في البيئة المالية والاقتصادية ويستلزم تحسين هذه البنية تعزيز القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل أفضل وتحديث العمليات الداخلية للبنك وكما يهدف إلى تحقيق تكامل أفضل بين الأقسام المختلفة وتسهيل تدفق المعلومات مما يعزز التنسيق والتعاون الداخلي من ناحية الموارد البشرية إذ تشكّل الموارد البشرية أساسًا لتحقيق اهداف هذا البنك وتركز إدارة البنك على عملية توظيف وتطوير القدرات وتعزيزها، وكما نسعى إلى توفير بيئة عمل تشجع على التفاني والإبداع وتعزز التحفيز والالتزام فضلًا عن ذلك، يعكس تطوير الموارد البشرية تحولًا نحو تبني أحدث التقنيات والممارسات الإدارية إذ يتيح الاستثمار في التدريب وتنمية مهارات الموظفين ورفع مستوى الاختصاص والاحتراف في مجالات متعددة ممّا يعزز التحول الرقمي والاستعداد لمتطلبات الاقتصاد الرقمي المتطور وفي الختام، يبرز تطوير البنية التنظيمية والموارد البشرية للبنك المركزي العراقي الالتزام بمسار التطور والتحسين المستمر ويمكن لهذا التحول أن يعزز فاعلية البنك في تحقيق أهدافه المالية والنقدية، ويسهم في دعم استقرار النظام المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية في العراق.

وقد أُنجِزَت الأهداف الفرعية بضمن هذا الهدف خلال عام ٢٠٢٣ على النحو الآتي:

١. تحديث نظام التسوية الإجمالية (RTGS) ليعمل (٢٤) ساعة وطيلة أيّام الأسبوع، إذ يوفر آلية يتم من خلالها حصول كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة خلال يوم العمل، بدأ التشغيل الفعلي للنظام في عام ٢٠٠٦.

٢. تطبيق أفضل الممارسات لضمان صحة الموظفين وسلامتهم استرشادًا ببنود المواصفة الدولية (ISO45001:2018) : جاء هذا التطبيق حرصًا من ادارة هذا البنك على توفير بيئة عمل سليمة وخالية من المخاطر عن طريق وضع إطار يسمح للبنك أن يحدّد مخاطره الصحية ويقلّل من احتمالية الحوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية والامتثال للمتطلبات القانونية للصحة والسلامة المهنية وتحسّن الأداء.

٣. تقييم عملية الشراء في البنك المركزي العراقي بالاسترشاد بالمواصفة الدولية ISO20400:2014 لاجل تحديد المخاطر المحتملة للمشتريات والعمل على اتخاذ الاجراءات المناسبة للحد منها.

٤. إعداد النسخة النهائية لدليل التحليل الوظيفي لتشكيلات هذا البنك وأفرعه، نظرًا إلى الأهمية الكبيرة التي يكتنفها الوصف الوظيفي في البنوك المركزية العالمية والمؤسسات.

٥. إضافة قيمة إلى أعمال البنك المركزي : من خلال اتباع أسلوب التدقيق المبني على المخاطر واعتمادًا على معايير التدقيق الدولية تنص على نشاط مستقل وموضوعي يقدّم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أعمالها وتحقيق أهدافها من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسينها، إذ تمّ تحديث خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر وإصدار تقارير نهائية للعمليات المرتفعة الخطورة.

٦. استخدام التقنيات الحديثة المتعلقة بنشاط التدقيق الالكتروني : انطلاقًا من أهداف دائرة التدقيق المتضمنة التأكد من وجود وكفاية وفاعلية الضوابط الرقابية على العمليات المنفّذة باستخدام برنامج التدقيق الإلكتروني (ACL) وتطوير قابليات الموظفين على استخدامه للتأكد من وجود الضوابط الرقابية على العمليات المنفّذة وكفايتها وفعاليتها.

٧. زيادة مستوى رضا المتعاملين مع أفرع البنك (فرع أربيل وفرع الموصل): لغرض الإفادة القصوى من الخدمات التي تقدم للمواطنين وتسهيل الأعمال المترتبة وذلك كما تم إقامة ورش تدريبية للموظفين في التعامل مع المراجعين واستحداث صندوق الشكاوى والطابور الإلكتروني وكما تم اعتماد ممارسات افضل لزيادة رضا المتعاملين .

الهدف الاستراتيجي الخامس : تفعيل العلاقات الداخلية والخارجية للبنك المركزي العراقي وتكاملها

في إطار تعزيز مكانة البنك المركزي العراقي بوصفه عاملًا أساسًا في النظام المالي، يأخذ تفعيل العلاقات الداخلية والخارجية وتكاملها أهمية بالغة ويسعى البنك إلى بناء جسور قوية داخليًا، من خلال تعزيز التفاعل والتنسيق بين الأقسام المختلفة، مما يعزز الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافه. من جهة أخرى، يعكس تكامل العلاقات الخارجية التزام البنك بتعزيز التعاون الدولي والتفاعل مع الهيئات المالية والاقتصادية العالمية ويسهم هذا في بناء علاقات قوية مع الجهات الدولية، مما يعزز مكانة البنك على الساحة الدولية ويفتح أفقًا لتبادل المعرفة والخبرات. بإتقان التفاعل بين العلاقات الداخلية والخارجية، ويمكن للبنك المركزي تحقيق تناغم فاعل يدعم أهدافه المالية والنقدية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في العراق. وقد أُنجِزَت الأهداف الفرعية بضمن هذا الهدف خلال عام ٢٠٢٣ وعلى النحو الآتي:

١. فتح حسابات فرعية للمصارف العاملة في العراق من حسابنا لدى مصرف (Citibank) لأغراض التسويات مع شركات (ويسترن يونين) و(موني جرام)، إذ تمّ فتح حسابات فرعية لعشرة مصارف عراقية.

٢. مساهمة البنك في تمكين المرأة: تقديم الدعم للمرأة العراقية، وبغية منح المرأة سبل التمكين وتحقيق الاستقرار المطلوب لهنّ بما يدعم رفع مشاركتهن التنموية وتحقيق رؤية العراق الوطنية وتنفيذًا للالتزامات الواردة في قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية تمّ تشكيل شعبة في البنك المركزي تسعى إلى تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا من خلال تقديم الدعم للمشاريع الإنتاجية التي تعمل على تشغيل النساء، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة ودائرة تمكين المرأة العراقية/ مجلس الوزراء لعام ٢٠٢٣، ولأجل التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية على وفق الدستور والقوانين والتشريعات النافذة وانسجامًا والمعايير الدولية من خلال الاعتماد على (الشفافية، والعدالة، والعمل بروح الفريق، وتشجيع المبادرة جودة الخدمات، والأداء المتميز والتحسين المستمر) لتحقيق بيئة خالية من التمييز ضد المرأة وتوفير الحماية القانونية لها، وقد سعت هذه الشعبة إلى إعداد الخطط والبرامج والنشاطات المتعلقة بقضايا المرأة، ومتابعة تنفيذها، ورفع مستوى الوعي المجتمعي في الموضوعات ذات الصلة بحقوق المرأة .

المبادرات المنجزة خلال الخطة الاستراتيجية الثانية (٢٠٢١-٢٠٢٣)

اسهمت المبادرات التي نفذها البنك المركزي العراقي خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٣) في دعم القطاع المصرفي وتعزيز ثقة المستثمرين من خلال تعزيز الرقابة المصرفية وتطوير السياسات والإجراءات المالية كما اتخذ البنك خطوات حاسمة نحو تحديث البنية التحتية التكنولوجية مما ساهم في تعزيز الفعالية والكفاءة في الخدمات المالية وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، عمل البنك المركزي العراقي على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجالات النقد والبنوك المركزية، مما أسهم في تبادل الخبرات والمعرفة وتطوير القدرات الفنية للموظفين وتحسين الأداء العام للبنك.

تعكس هذه المبادرات التزام البنك بتحقيق التطور المستدام والاستدامة الاقتصادية والمالية في العراق، وتشكل بمجملها دليلا على الجهود الحثيثة التي يبذلها البنك لتعزيز الثقة في النظام المالي العراقي ودعم نمو الاقتصاد الوطني.

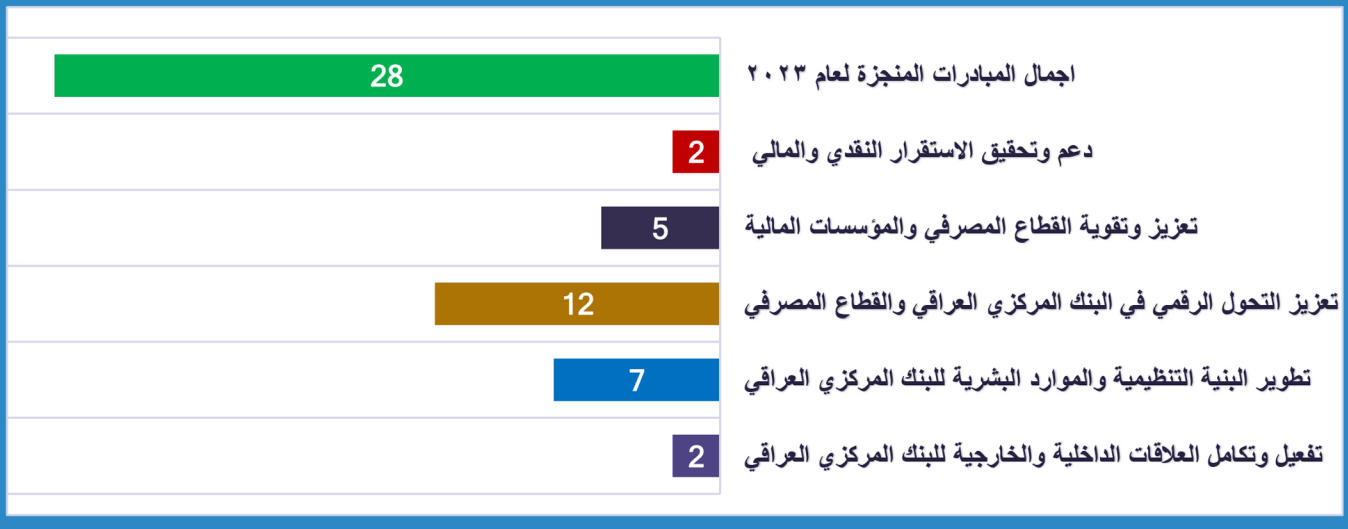

شكل رقم (١) توزيع المبادرات المنجزة لكل هدف استراتيجي خلال عام (٢٠٢٣)

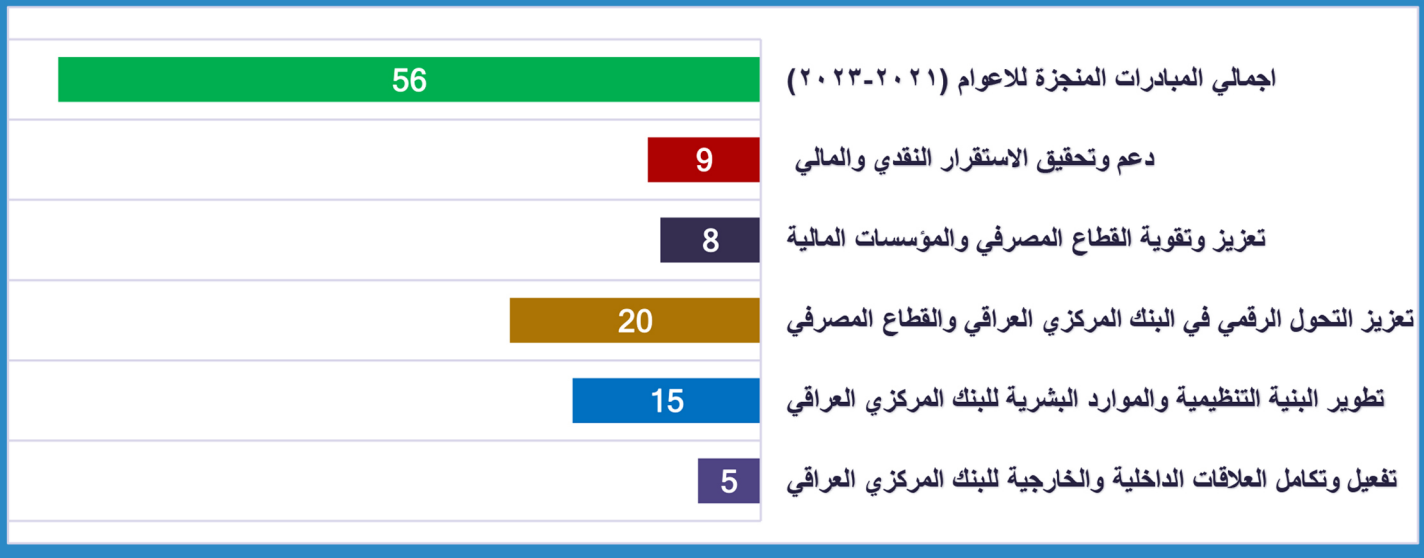

شكل رقم (٢) توزيع المبادرات المنجزة لكل هدف استراتيجي خلال الخطة الاستراتيجية للاعوام (٢٠٢١-٢٠٢٣)

المنجزات خارج الخطة الاستراتيجية

١. تعزيز التعاون الدولي عن طريق:

- توقيع مذكرات تفاهم مع الجانب المصري في مجال تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومع الجانب الاذربيجاني في تطوير القطاع المصرفي والشمول المالي.
- الاجتماع مع الجانب السعودي من اجل التعاون في مجال تطوير القطاع المالي والمصرفي والجانب الاماراتي من اجل التعاون وتبادل الخبرات بالمجال المصرفي والتجارب الخاصة بتطبيق الصكوك الاسلامية واتفاقية الشراء (REBO) والجانب الارميني من اجل التعاون وتبادل الخبرات في مجال الاحصاء والبحوث وميزان المدفوعات وتطوير القطاع المصرفي وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والاجتماع مع الجانب التركي في مجالات تطوير القطاع المصرفي ومكافحة غسل الاموال.
- الاتفاق مع هيئة المحاسبة والمراجعة (AAOIFI) في البحرين/المنامة في مجال خدمات التدريب.
- اعداد تقرير بعثة صندوق النقد الدولي والاشادة بالبنك في البيان الختامي ومساعيه لديمومة الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي.
- التعاون مع البنك المركزي الاردني في مجالات التعاون وتطوير القطاع المصرفي.

٢. اعداد دليل سياسات وإجراءات الحد من الاحتيال والفساد : اعد البنك المركزي العراقي هذا الدليل لمساعدة تشكيلاته الداخلية في توفير إجراءات لمكافحة حالات الاحتيال والفساد وكيفية التعامل معها فضلاً عن زيادة الوعي لدى موظفي هذا البنك بأليات الحد والكشف والتعامل مع الاحتيال والفساد والرشوة في حال وقوعها او الاشتباه بوقوعها حيث تمت المصادقة عليه بموجب قرار مجلس إدارة هذا البنك المرقم بالعدد (٥٥) لسنة ٢٠٢٣.

٣. اعداد الارشادات الخاصة بالمصارف المراسلة : استكمالاً لجهود البنك المركزي العراقي في انشاء بنية تحتية رصينة في الداخل والخارج للتعامل مع المصارف والمؤسسات الدولية الرصينة فيما يخص عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم اعداد إرشادات خاصة بالمصارف المراسلة وتزويد المصارف العاملة بها ونشرها في الموقع الرسمي بعد المصادقة عليها من قبل مجلس إدارة هذا البنك بموجب القرار المرقم بالعدد (١٢٩) لسنة ٢٠٢٣.

٤. اعداد الارشادات العامة للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية حول العقوبات المحلية والدولية : قام البنك المركزي العراقي بأعداد هذه الارشادات وتزويد المصارف العاملة بها ونشرها في الموقع الرسمي بما ينسجم مع المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) لغرض حث المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية على خفض مخاطر عدم الامتثال لقوائم العقوبات المحلية والدولية والتبعات الناجمة عنها (المالية، القانونية، السمعة)، بعد ان تمت المصادقة عليها من قبل مجلس إدارة هذا البنك بموجب القرار المرقم (١٣٠) لسنة ٢٠٢٣.

٥. اعداد الدليل الارشادي الخاص بمكافحة الاحتيال والفساد في المصارف العاملة في العراق : انطلاقاً من دور هذا البنك في تقديم الدعم اللازم للقطاع المصرفي العراقي في مجال تطوير سياسات وإجراءات العمل القائمة والخاصة به واستحداث سياسات وإجراءات جديدة بما يتناسب ومختلف الاعمال والأنشطة التي يقوم بها وذلك لمواكبه التطورات العالمية وتماشياً مع القوانين والتعليمات الدولية ، قام البنك المركزي العراقي بأعداد دليل سياسات وإجراءات الحد من حالات الاحتيال والفساد للمصارف العاملة في العراق وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية الرائدة في مجال الحوكمة المؤسسية حيث يعتبر ركيزة أساسية لتطبيقها ، وذلك لأجل تطوير اطار فعال ومتكامل للحد من أي عملية احتيالية من الممكن ان تؤثر على بيئة العمل الخاصة بالمصارف، حيث تمت المصادقة على الدليل بموجب قرار مجلس إدارة هذا البنك رقم(١٦) لسنة ٢٠٢٤.

٦. متابعة تنفيذ خطة العمل القصيرة /الطويلة للتحويلات المالية الخارجية : البنك المركزي العراقي بمتابعة خطط العمل القصيرة والطويلة الخاصة بالمشاريع التي ترتبط بعمليات التحويل الخارجي مع دوائر هذا البنك كلاً حسب اختصاصه، منها مشروع (المنصة الالكترونية للتحويلات الخارجية) والتي ساهمت في تنظيم عملية التحويل الخارجي من خلال توفير البيانات والوثائق المطلوبة في عملية التحويل فضلاً عن أتمته تلك البيانات بشكل تكاملي مع قوائم العقوبات الدولية والمحلية وإيقاف أي عملية تحويل في حال توفرت أي شبهات حول أي طرف يشترك في هذه العمليات، واعتماد رسائل (SWIFT) (MT202COV) والذي ساهم في توفير معلومات حول جميع اطراف عملية التحويل للجهات التي تمر عبرها هذه التحويلات والذي سيمكن تلك الجهات من اتخاذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة افضل، بالإضافة الى مشروع منصة تقارير شركات الصرافة والذي ساهم في توفير قاعدة بيانات وتقارير تفصيلية حول بيانات البيع النقدي للمسافرين لعملة الدولار الأمريكي من خلال شركات الصرافة المجازة في العراق.

٧. إطلاق أوراق مالية (حوالات البنك المركزي) بأجل (١٤) يوم بحسب الخطة الخاصة بالنصف الثاني لعام ٢٠٢٣ : تم تنفيذ تلك الخطة بواقع (١٠) مزادات وبسعر فائدة (٧,٥٪) شارك فيها (٢٢) مصرفاً تجارياً، وقد بلغ متوسط المبالغ المستثمرة لتلك المزادات (٥,٤٨٥,٧٣٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار (خمسة ترليون واربعمئة وخمسة وثمانون مليار وسبعمئة وخمسة وثلاثون مليون ديناراً).

٨. إطلاق مزادات بشقيها (حوالات البنك المركزي، شهادات الإيداع الإسلامية) : حيث ساهم إطلاق تلك المزادات في تحقيق اهم اهداف السياسة النقدية (تقليص نسبة التضخم) من خلال تقليل فائض السيولة وسحبها عن طريق تلك المزادات، وقد أشاد صندوق النقد الدولي بالدور المهم والفعال الذي يؤديه هذا البنك في إدارة السيولة المحلية وشجع على الاستمرار بتلك الجهود المبذولة في سبيل تحقيق اهداف السياسة النقدية، لما حققه من تقدم في صعيد إدارة السيولة المحلية من خلال زيادة سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية ورفع متطلبات الاحتياطي الالزامي.

٩. تدريب المصارف على نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية: حيث تم تدريب (٢١) مصرفاً على الية عمل نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD) والخاص بالاستثمار في هذه الاوراق.

١٠. تضمين عملة الدينار العراقي على بورصة لندن العالمية : تم تضمين عملة الدينار العراقي على بورصة لندن العالمية للسلع والتي يتم من خلالها بيع وشراء السلع على مزادات (حوالات البنك المركزي، شهادات الإيداع الإسلامية).

١١. اصدار سندات بالنيابة عن وزارة المالية : تم اصدار سندات بالنيابة عن وزارة المالية بقيمة (٥) ترليون دينار بواقع ثلاث اصداريات تحت مسمى (سندات اعمار) وانجز العمل بها وتم بيع ما يقارب (٤,٥) ترليون دينار استناداً الى قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣.

١٢. نظام منح التصاريح الامنية ويكون مدة التصريح نصف سنوي لمعالجة الآلية السابقة في منح التصاريح الامنية الشهرية والنصف السنوية لدخول مخولي المصارف والجهات ذات العلاقة وعجلاتهم، وتم انشاء ايميل خاص بمكتب التصاريح ليتم رفع اسماء المخولين والعجلات المخولة بالدخول المخصصة بنقل العملة والسواق والعمل على تطوير النظام بالتعاون مع دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات.

١٣. العمل على نظام الباركود (QR) في الكتب الرسمية الصادرة عن البنك التي تتطلب صحة صدور.

١٤. العمل على نظام الصادرة لإرسال الكتب الكترونياً الى وزارات الدولة.

١٥. تنفيذ عمليات شراء كميات من الذهب بما يقارب (١٢) طن (مايعادل ٣٩١ مليون اونصة تقريباً) مباشرة من خلال المنصات الالكترونية للحصول على افضل العروض، وعليه فقد تقدم تصنيف العراق وحسب تقرير المجلس العالمي للذهب (WGC) الى المرتبة ٢٨ بعد ان كان بالمرتبة ٣٠ عالمياً وبنسبة (٤٨,٠٩٪).

١٦. ارتفاع حيازات هذا البنك من السندات بنسبة (٩٢٪) مقارنة بعام ٢٠٢٢ حيث تم الاستثمارفي العديد من السندات خلال عام ٢٠٢٣.

١٧. تحقيق عوائد اضافية للبنك المركزي العراقي ناتجة عن عملية التفاوض مع الاطراف المقابلة حول الاستثمار بالسندات او الودائع او عمليات بيع وشراء العملات بنسبة ارتفاع (٢٠٦٪) عن عام ٢٠٢٢.

١٨. تحقق نموحجم الاستثمار بالودائع بنسبة ٣٣,٣٣٪ خلال هذا العام مقارنة بعام ٢٠٢٢.

١٩. خفض تكاليف حفظ الاوراق المالية بشكل كبير وللسنة الثانية على التوالي نتيجة العوائد المتحققة على هذه الاوراق لدى الحافظ الامين (Euro Clear).

٢٠. تفعيل تطبيق Easy Way مع مراسلنا الحافظ الامين Euro Clear بشكل مبدئي وذلك لمتابعة التسوية اثناء وخارج اوقات العمل الرسمي وخاصة ايام العطل الرسمية لتجنب الاخطاء ومعالجتها للحد من تحميل هذا البنك غرامات ضمن برنامج الغرامات الاوربي CSDR.

٢١. اجراءات عمليات التسوية لشراء السندات والودائع وكذلك عمليات بيع وشراء العملات الاجنبية حيث عمل مايقارات (١٦٥٠) عملية وبدقة تامة مقارنة مع مايقابل حساباتنا لدى المصارف المراسلة اي بنسبة زيادة ٨٤,٤٩٪.

٢٢. بدء العمل على الآلية الجديدة الخاصة بتعزيز ارصدة المصارف العاملة في العراق بشكل مباشر لدى مراسليهم بعمل (اليورو ،يوان والروبية الهندية) في اطار سعي البنك المركزي العراقي من انشاء وتأسيس علاقات مصرفية رصينة مع القطاع المصرفي العالمي والاقليمي بما يحقق رصانة القطاع المصرفي العراقي.

٢٣. تعزيز ارصدة المصارف التي تملك حسابات بعملة الدولار الامريكي لدى (Citi Bank) وذلك ادى الى تقليل الضغط الحاصل على المنصة الالكترنية وتمكين المصارف من تلبية احتياجات زبائنها.

٢٤. فتح حساب جاري لدى المصرف الزراعي الصيني Agricultural Bank of China Limited بأسم البنك المركزي العراقي باليوان الصيني لغرض تأدية المدفوعات باليوان الصيني.

٢٥. الاستمرار بتطوير المصارف المحلية من خلال اشراكهم في عملية تثبيت الاعتمادات المستندية الخاصة بتصدير شحنات النفط الخام العراقي ولغرض توسيع شبكة المصارف الاجنبية المراسلة لها فضلاً عن تطوير الكوادر المحلية.

٢٦. استكمال الجوانب الاساسية الخاصة بمشروع تعزيز الافصاحات الخاصة بالبيانات المالية للمصارف التجارية بما ينسجم مع المبادئ والمعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي وبالتعاون مع مركز الشرق الاوسط للمساعدة الفنية (METAC) التابع لصندوق النقد الدولي.

٢٧. اعداد خارطة الطريق للاستدامة المالية للقطاع المصرفي العراقي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

٢٨. اطلاق نتائج التقرير الاول الخاص بمشروع بطاقة الاداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG) .

٢٩. العمل على تعزيز الشمول المالي من خلال فتح ٢٣ فرع محلي.

٣٠. بغية تطوير عمل المصارف وتقديمهم افضل الخدمات للجمهور تم تفعيل تطبيق مصرفنا من خلال توجيه اعمام الى المصارف المجازة كافة لارسال المعلومات الى رابطة المصارف الخاصة العراقية للاشتراك في التطبيق.

٣١. اطلاق نظام تسجيل حسابات الزبائن ضمن منصة نظام المعلومات الائتمانية العراقي (ICI) للمصارف كافة واقامة الورشات التدريبية.

٣٢. تفعيل نظام الوثائق المؤمنة الالكتروني/الاصدار الاول في ٢٠٢٣/٢/١ في تشكيلات البنك والمصارف الخاصة المجازة كافة اضافة الى اقامة ورش حضورياً وعبر منصة (ZOOM) للمعنيين بالعمل على النظام لتفعيل الاصدار الثاني في تشكيلات البنك، المصارف الخاصة المجازة كافة، شركات الدفعالالكتروني المجازة كافة.

٣٣. اطلاق نظام مطابقة الفروقات والسحوبات وايداعات المصارف.

٣٤. تعزيز مستويات الشمول المالي تم اصدار اعمام ينص على عدم تحمل الزبون اي عمولة ناتجة عن اجراء العمليات المالية.

٣٥. تنفيذاً لقرار الامانة العامة لمجلس لوزراء المرقم ٢٣٠٤٤ لسنة ٢٠٢٣ تم العمل على توفير (POS) في الوزارات ودوائر الدولة المعنية لغرض تحصيل مستحقاتها بشكل الكتروني عبر شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني المرخصة من قبل هذا البنك.

٣٦. زيادة عدد المشاركين في نظام (ACH) ليبلغ العدد الكلي للمصارف المشاركة (٧١) مصرفاً بالأضافة إلى اشتراك ٢١ فرع من فروع المصارف ليصبح العدد الكلي للفروع ٧٩٨ فرع.

٣٧. تم إصدار إعمام إلى المصارف ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني كافة المرقم بالعدد ٢٨٤٨/١٤ في ٢٠٢٣/١٠/٣٠ لتشكيل كيان إداري تحت مسمى (شعبة الشمول المالي) ترتبط بمعاون المدير العام أو بنائب المدير المفوض على الأقل.

٣٨. توطين رواتب القطاع الخاص: اعداد اتفاق استرشادي خاص بخدمة توطين رواتب موظفي القطاع الخاص المشمولين بقانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال.

٣٩. تفعيل نظام القروض الممنوحة الى المصارف عبر مبادرات هذا البنك، اذ يتم حالياً تسجيل جميع القروض التي تمنح للمصارف مباشرة في النظام المصرفي (ICBS) .

٤٠. اتمتة تنفيذ الحوالات الخارجية عبر النظام المصرفي (ICBS)، سواء اكانت عبر المنصة الالكترونية لنافذة بيع العملة الأجنبية، او الحوالات التي تنفذ خارجها، والعمل جاري على تطبيق الآلية.

الخطة الاستراتيجية
2021 - 2023

cbi@cbi.iq
www.cbi.iq

Iraq- Baghdad
Al Rasheed St.